

الفصل الأول

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد

بدأت نشأة الشركة القابضة في نهاية القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة الأمريكية كشكل وأسلوب جديد لإدارة واستثمار رؤوس الأموال داخلياً وخارجياً ، ثم بدأت بالانتشار بأوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، جاء ذلك بعد أن تضاغت رؤوس الأموال المستثمرة المنافسة بين الشركات ذات المجال الواحد، ويقصد بمصطلح الشركة القابضة ذلك النوع من شركات المساهمة التي تدير وتسيطر على مجموعة شركات تابعة لها، ويعد هذا النوع من الشركات التجارية من الأنواع الأكثر انتشاراً لتحقيق التركيز الاقتصادي بين المشروعات المتماثلة.

ويعتبر تركيز المشروعات من أهم ظواهر القرن العشرين، وتعتبر مجموعات الشركات الناجم الطبيعي لهذا التركيز حتى أصبحت الدول لاتفرق قوتها وقدرتها ومكانتها إلا إذا توفرت لديها المقومات الاقتصادية، والتنظيم القانوني القوي، الذي يساير الواقع وينظمه.

وعلى هذا الأساس بدأ ظهور الشركات القابضة يتسع في العالم، وفي الأقطار العربية التي سنت أنظمة خاصة بأحكام هذه الشركة، ورأى بعض القانونيين الشركة القابضة بأنها الشركة التي لها السيطرة على شركة أخرى تسمى التابعة، بحيث تستطيع أن تقرر من يتولى إدارة الشركة التابعة، أو أن تؤثر على قراراتها.

كما استقر لدى فقهاء الشريعة المعاصرين مفهوم الشركة القابضة، حيث صدر قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في الدوحة في دورته الرابعة عشرة بالقرار رقم: 130/4/14 بتاريخ 8-13 ذو القعدة 1423 بشأن الشركات الحديثة، والشركات القابضة، وغيرها، وأحكامها الشرعية، حيث تم تعريفها بأنها " الشركة التي تملك أسهماً أو حصصاً في رأس مال شركة أو شركات أخرى مستقلة عنها بنسبة تمكنها قانونياً من السيطرة على إدارتها ورسم خططها العامة، وقد نالت الشركات التجارية في ليبيا بصفة عامة قدرًا من الاهتمام والتنظيم منذ صدور قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010م، إلا أن طبيعة العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها، والآثار المترتبة على التصرفات التي تجرئها كل منها لم يتم دراستها والبحث فيها بالشكل المطلوب إدارياً ومالياً وقانونياً.

ولعلنا من خلال القيام بهذه الدراسة المقارنة مع القانونين المصري، والجزائري، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها، نساهم في إفادة الشركات القابضة والشركات التابعة بتوضيح العلاقة بينهما، وبيان حقوق والتزامات كل منهما اتجاه الأخرى، بالإضافة إلى بيان آثار هذه العلاقة لكافة المؤسسات والجهات العامة، التي تتأثر بها، وكذلك المهتمين بهذا الجانب من طلاب وباحثين.

مشكلة البحث:

حظيت الشركات التجارية في ليبيا وأغلب الدول بتنظيم قانوني، وتعتبر الشركة القابضة إحدى هذه الشركات التي تم تنظيمها، إلا أن هذا التنظيم لم يكن بالشكل المتكامل والشامل لكافة جوانب العلاقة مع الشركات التابعة في التشريعات المستهدفة بالدراسة، وبالتالي عدم وجود النصوص القانونية واللوائح التنفيذية

التي تحدد سلطة الشركة القابضة وتبين حدود العلاقة مع الشركات التابعة، وبالرغم من ذلك كان لابد من دراستها، وتحليلها، وبيان أحكامها، والآثار المترتبة عليها، والوقوف على عدد من التساؤلات؛ والإشكاليات. حيث أوضحت الممارسات العملية غموض هذه العلاقة، نظراً لعدم وجود تنظيم قانوني موحد وشامل لعمل الشركة القابضة والشركات التابعة لها، في الوقت الذي يعتمد فيه القطاع العام على هذا النوع من الشركات في إدارة وتسيير المشاريع الحكومية، وظهور الخلافات الإدارية حول حدود صلاحيات الشركة القابضة تجاه الشركات التابعة، وأن الاستقلال القانوني للشركة التابعة موجود إلا أنه يعتبر استقلالاً وهمياً خادعاً، كما أن تنظيم الدول لعلاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة دون توضيح مدى مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة لها، أو تنظيمها بشكل غير دقيق، سبب في ضياع حقوق الشركات والغير، وعدم تحقق رؤية المشرع في تنظيم هذا النوع من الشركات، كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار والتنمية. كما أن عدم تنظيم الدول لانقضاء وانسحاب الشركة القابضة من الشركات التابعة بشكل واضح، يجعل من هذا الانقضاء أو الانسحاب محل خلاف بين الشركات المعنية، وكل ذي مصلحة، ويتم اللجوء إلى القضاء للفصل فيه.

أسئلة البحث:

أثار موضوع البحث عدداً من التساؤلات يمكن تفصيلها على النحو التالي:

1- ما الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تبعية الشركات التابعة للشركة القابضة في القانون التجاري الليبي

والقانونين المصري والجزائري، وما موقف الفقه الإسلامي منها؟

2- ما الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وما الآثار المترتبة على هذه المسؤولية في القانون التجاري الليبي والقانونين المصري والجزائري، وما موقف الفقه الإسلامي من ذلك؟

3- ما الآثار المترتبة على انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في القانون التجاري الليبي والقانونين المصري والجزائري، وما موقف الفقه الإسلامي من هذه الآثار؟

4- كيف يمكن إنشاء نموذج تشريعي سليم ينظم علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة في قطاعي الأعمال العامة والخاصة؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة لبيان الآثار المترتبة على علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة في القانون التجاري الليبي والقانونين المصري والجزائري، ومعرفة موقف الفقه الإسلامي منها، ووضع نموذج تشريعي ينظم علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة في قطاعي الأعمال العامة والخاصة، وسيتم تحقيق هذا الهدف وفقاً للآتي :

1. استنباط الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تبعية الشركات التابعة للشركة القابضة في القانون التجاري الليبي والقانونين المصري والجزائري، وموقف الفقه الإسلامي منها.

2. تحديد الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وبيان الآثار المترتبة على هذه المسؤولية في القانون التجاري الليبي والقانونين المصري والجزائري، وموقف الفقه الإسلامي من ذلك.

3. توضيح ودراسة الآثار المترتبة على انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في القانون التجاري الليبي والقانونين المصري والجزائري، وموقف الفقه الإسلامي من هذه الآثار.

4. إبراز نموذج تشريعي ينظم علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة في قطاعي الأعمال العامة والخاصة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة الآثار المترتبة على العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة، في الدور الذي تمارسه في الحياة الاقتصادية، ولما ثبت من تأثير لهذه الشركات في الدول المتقدمة على الموارد المالية، بالإضافة لقدرة الشركات العملاقة على التأثير في سلطة اتخاذ القرار السياسي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ظهور العديد من الخلافات العملية في الوقت الحالي، وخاصة في ما يتعلق بحدود علاقة الشركة القابضة، ومسؤوليتها والتزامها تجاه الشركات التابعة، وإلى ما تحتاج إليه من تحليل وبحث لتحديد نطاق هذه العلاقة، وإبراز وإيضاح الالتزامات والمسؤوليات ووضع الحلول المناسبة لها، وذلك لإنهاء الخلافات، والحد من الإشكاليات، وتمكين هذه الشركات من العمل في نظام قانوني محكم، يوضح حدود هذه العلاقة، ويوصل الشركة القابضة والشركات التابعة إلى تحقيق أهدافها، وتمكن الدولة من ممارسة دورها في المتابعة والرقابة.

كما أن معظم الدراسات كانت تتمحور في الإطار والتنظيم القانوني للشركة القابضة وأساليب نشأتها، لكن بعد صدور قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م لا بد من دراسة تحليلية لبيان أثر العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة، وتوضيح مآثره هذه العلاقة من حقوق، والتزامات، ومسؤوليات عليهما، وهذا ما سيمنح هذه الدراسة أهمية علمية وعملية كونها تسلط الضوء على الأثر المترتب

على هذه العلاقة في كل جانب من خلال دراسة مقارنة تبين الجوانب الإيجابية والسلبية للتشريعات النافذة، والكيفية التي تمت بها معالجة الوقائع التي لم يتم تنظيمها، بالإضافة إلى محاولة هذه الدراسة إبراز نموذج تشريعي للشركة القابضة والشركات التابعة في القطاعين العام والخاص.

حدود البحث:

تفرض طبيعة البحث القيام بتوضيح الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تبعية الشركات التابعة للشركة القابضة، وآثار مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وآثار انقضاءها أو انسحابها على الشركات التابعة في القانون الليبي " قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010م واللوائح والقرارات التنفيذية الصادرة بخصوصه " ومقارنتها بالقانونين المصري، والجزائري، وبين موقف الفقه الإسلامي منها، باعتبارها إلى جانب القانون الليبي قد اتخذت من القانون الفرنسي أساساً لتشريعاتها، بالإضافة إلى مايمثله النطاق المكاني للدولتين من أهمية، كونهما من دول الجوار، واعتمادها على نظام الشركة القابضة والشركات التابعة في إدارة القطاع العام، وإيجاد نموذج تشريعي يقف على كافة جوانب هذه العلاقة، دون الخوض في الجوانب الأخرى المتعلقة بالشركة القابضة.

منهج البحث:

سيعتمد الباحث في دراسة هذا الموضوع على توظيف ثلاثة مناهج وهي :

1- المنهج الاستقرائي: سيتبع الباحث هذا المنهج وذلك لتتبع آراء الفقهاء والباحثين في المسائل المتعلقة بهذا الموضوع في الكتب الفقهية القديمة والحديثة ، والرسائل العلمية ، والأبحاث ، والمقالات ، ثم عرضها في البحث ، وتوثيق النصوص والمنقولات من مصادرها، وتوثيق الآراء والأفكار ونسبتها إلى أصحابها .

2- المنهج التحليلي: وذلك لتحليل العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة بصفة عامة، ثم القيام بتقسيم هذه العلاقة إلى جزئيات، وتحليل كافة جوانبها، وفقاً لما ورد بقانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م، وبعض القوانين المقارنة، ودراسة أقوال الباحثين وأدلتهم في الموضوع، وتحليلها، ومناقشتها، واستنباط مايمكن استنباطه للوصول إلى النتائج والآثار المترتبة على هذه العلاقة وفقاً لقانون النشاط التجاري الليبي والقوانين المقارنة، وإنشاء نموذج تشريعي متكامل يحكم هذه العلاقة، معتمداً في ذلك على المصادر القانونية والفقهية المعتمدة، وقد يقتصر الباحث عند دراسته لبعض المسائل في الفقه الإسلامي - على بعض المذاهب الفقهية، التي بحثت المسألة.

3- المنهج المقارن : حيث سيتبع الباحث هذا المنهج وذلك لتحليل نصوص أحكام الشركة القابضة وفقاً لما ورد بقانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م ومقارنتها بالنصوص الواردة في كل من القانونين المصري، والجزائري، ومعرفة موقف الفقه الإسلامي بشأنها.

الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع والبحث في عدد من المكتبات، ومواقع الإنترنت، حول ماتم تناوله من كتب، ومقالات، وأبحاث، ورسائل علمية، لها علاقة بموضوع البحث، تم التوصل للدراسات والأبحاث التالية:

- حسن محمد هند. 1997م. مدى مسؤولية الشركة الأم عن ديون شركاتها الوليدة في مجموعة الشركات مع إشارة خاصة للشركات متعددة القوميات. "رسالة دكتوراه". جامعة عين شمس.
تناول الباحث مقدمات في تطور مفهوم الشركات المتعددة القوميات في مفهوم القانون المقارن، وأوضح النظريات الفقهية لتأسيس مدى مسؤولية الشركة الأم عن ديون الشركات الوليدة في الإطار الداخلي، ومجموعة الشركات المتعددة القوميات، ومعوقات تطبيق مسؤولية الشركة الأم ووسائل تلافيتها.

ومن خلال اطلاع الباحث على هذه الدراسة تبين له وجود بعض الجوانب التي سيتم الاستفادة منها في بحثنا والمتمثلة في بيان مسؤولية الشركة الأم وآثار وأساس ومعوقات هذه المسؤولية. في حين أن دراستنا سيتناول عدة جوانب لم يتم دراستها والتطرق إليها من جانب الباحث، والمتعلقة ببيان الآثار القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وبيان النتائج الناجمة عن انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

- عبد الله علي محمود الصيفي. 2003م. الشركة القابضة وأحكامها في الفقه الإسلامي. "رسالة دكتوراه".

الجامعة الأردنية.

موضوع هذه الدراسة يهدف إلى دراسة وبيان موقف الفقه الإسلامي من الشركة القابضة وأحكامها، وقد تطرق في بعض المواضع إلى بيان الجانب القانوني للشركة القابضة، حيث تناول المقصود من الشركة القابضة، وأنواع الشركات في الفقه الإسلامي، والقانون، وتحدث عن أصل الشركة القابضة، والأهمية الاقتصادية لها، وبين التأصيل الفقهي للشركة القابضة والأحكام الشرعية المتعلقة بها، والشخصية المعنوية للشركة القابضة، وبين حكم بيع الحصص، وتأجير براءة الاختراع، وزكاة أسهم الشركة القابضة، وميراث حصص الشركة القابضة، وكيفية توزيع الأرباح والخسائر، وتقدم الباحث بمشروع مقترح للشركة القابضة الإسلامية، وتوصل من خلال بحثه إلى أن الشركة القابضة تتشابه مع شركة عنان في الأصول والأركان العامة.

وبالتالي فموضوع هذه الدراسة يتعلق بجانب من الدراسة الحالية وهو بيان موقف الفقه الإسلامي من انقضاء وتصفية الشركة القابضة، وهناك جوانب لم يتطرق إليها الباحث في دراسته وهي : بيان الآثار القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وبيان الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

- فرج سليمان عبدالله حمودة. 2005م. الملامح القانونية للشركات القابضة. "رسالة ماجستير" جامعة طرابلس - ليبيا.

تناول الباحث ماهية الشركة القابضة، ومراحل تطورها، وبين خصائصها، وكيفية نشأتها، ووسائل سيطرة الشركة القابضة على غيرها من الشركات القائمة، والقيود القانونية، والنظامية على هذه السيطرة،

وأوضح آلية نشاط الشركة القابضة، كما تحدث عن المسؤولية المدنية للشركة القابضة في مواجهة شركاتها الوليدة عند إحلالها بالتزاماتها المالية والفنية.

ومن خلال اطلاع الباحث على رسالة الباحث تبين له أن هناك جوانب مشتركة متمثلة في الجانب المدني من مسؤولية الشركة القابضة. وفي المقابل سنتناول الدراسة الحالية عدة جوانب لم يتم دراستها والتطرق إليها من جانب الباحث، والمتعلقة بتحديد آثار العلاقة القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وبيان الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك، والنتائج الناجمة عن انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

- معتمد حسين أحمد الغوشة. 2007م. مدى استقلال الشركة التابعة عن الشركة القابضة دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والإنجليزي. "رسالة دكتوراه" جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

تناول الباحث جانباً من علاقة الشركات التابعة بالشركة القابضة في دراسة مقارنة بين أحكام كل من القانون الأردني والإنجليزي، حيث بين تاريخ وعوامل ظهور الشركات القابضة، وتناول مفهوم الشركة القابضة والشركات التابعة، وخصائصها، وشروطها، وتطرق إلى وسائل سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة، وبين أثر علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، وتحدث عن أثر انقضاء أو انسحاب الشركة

القابضة عن الشركات التابعة، ومسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة، والمسؤولية الناتجة عن خطأ الإدارة وبين موقف القانون الأردني والإنجليزي حول ذلك.

وتناول موضوع الشركة القابضة من جانب مدى استقلال الشركة التابعة عنها، وفقاً لأحكام قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997م، وتوصل الباحث بأن هناك اختلافاً بين رؤية المشرع الأردني إلى كل من الشركة القابضة والشركات التابعة؛ حيث يعتبرها كيانات اقتصادية مستقلة عن بعضها، وهذا خلاف الواقع، فالشركة القابضة وشركاتها التابعة مشروع واحد ترعاه الشركة القابضة.

وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في بيان أثر علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، وكذلك أثر انقضاء الشركة القابضة على الشركات التابعة. وتتميز الدراسة الحالية بدراسة الآثار الإدارية والمالية لعلاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية ستكون وفقاً لأحكام قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م، ومقارنتها ببعض القوانين الأخرى، وبيان موقف الفقه الإسلامي بشأنها.

- محمد فتح الله أحمد عبد الحميد. 2010م. الشركة القابضة طبيعتها وأحكامها. "رسالة ماجستير". جامعة طرابلس ليبيا.

تحدث الباحث في رسالته عن تطور النظام القانوني للشركة القابضة، وتطرق إلى تمييز الشركة القابضة عن الأشكال القانونية المشابهة لها، ثم تناول المفهوم القانوني للشركة القابضة، وحدد أساليب تأسيس

الشركة القابضة، وبين وسائل سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة، والقيود الواردة على حق الشركة القابضة في الرقابة على إدارة الشركة التابعة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بعدة جوانب لم يتم دراستها والتطرق إليها من جانب الباحث، والمتعلقة بتحديد آثار العلاقة القانونية بين الشركة القابضة والتابعة، من الناحية الإدارية، والمالية، وبيان الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك والنتائج الناجمة عن انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

– يوسف زكريا عيسى أرباب 2012م . أحكام الشركة القابضة في الفقه الإسلامي والقانون دراسة مقارنة بالتطبيق على شركة مؤسسة دانفوديو القابضة . " رسالة دكتوراه " . جامعة أم درمان الإسلامية .

تناول الباحث موضوع الشركة القابضة وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي والقانون من عدة جوانب، فتحدث عن مفهوم الشركة القابضة، ونشأتها في القانون والفقه الإسلامي، وتناول أنواع وأقسام الشركات في الفقه الإسلامي والقانون، وكذلك التأصيل الفقهي للشركة القابضة والأحكام المتعلقة بها، وأوضح علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة وفق نصوص القانون وأحكام الفقه الإسلامي، وذكر أحكاماً شرعية تتعلق بالشركة القابضة " كحكم بيع الحصص في الشركة، وتأجير الشركة لبراءة الاختراع، وانفصال الشركة التابعة عن الشركة القابضة، ومقدار الزكاة والضرائب الواجبة في الشركة القابضة"، ثم تطرق للأسباب العامة والخاصة لانقضاء وتصفية الشركة القابضة في الفقه الإسلامي والقانون.

تعرض الباحث في دراسته لعدة نقاط مشتركة مع الدراسة الحالية، وذلك في ما يتعلق " بدراسة انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في القانون والفقہ الإسلامي. وسوف تركز الدراسة الحالية على ما تنشئه علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة من آثار قانونية من الناحية الإدارية والمالية، وكذلك بيان الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقہ الإسلامي منها.

- أحمد عبد المجيد قنوت. 2012م . العلاقة القانونية بين الشركة القابضة والشركات التابعة. " رسالة ماجستير". جامعة القاهرة.

تناول الباحث في رسالته مفهوم الشركة القابضة، وخصائصها، وأشكالها، وصور قيامها، والفرق بينها وبين غيرها من الأشكال القانونية، وكذلك الشركة التابعة، وخصائصها، وتميزها عن غيرها من الأشكال القانونية، وتناول الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة، وأثر انسحابها وانقضاءها على الشركة التابعة. فالدراسة اهتمت بالجانب القانوني لعلاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، ولم تتناول موقف الفقہ الإسلامي في جوانب هذه العلاقة، بالإضافة إلى أن الدراسة كانت في ضوء التنظيم القانوني المصري، والسوري، ولم يتناول العلاقة الإدارية والمالية لهما، وكانت الدراسة مرتكزة على بيان ماهية وأحكام كل من الشركة القابضة والشركات التابعة بدراسة كل منهما بشكل منفصل عن الآخر. وتفيد الدراسة

الباحث عند بحث علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة في القوانين الأخرى؛ للقيام بمقارنتها بالتنظيم القانوني الليبي لهذه العلاقة في كافة الجوانب.

- حامد محمد إلياس. 2013م. طرق وآثار تبعية الشركة التابعة للشركة القابضة دراسة مقارنة. " رسالة ماجستير". جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

تناول الباحث في رسالته ماهية الشركة القابضة والشركات التابعة، ثم قام بدراسة طرق تبعية الشركة التابعة للشركة القابضة، كما تناول الآثار الناشئة عن التبعية وموقف الفقه الإسلامي منها، بالإضافة إلى بيان أثر انقضاء الشركة القابضة على شركاتها التابعة وموقف الفقه الإسلامي من ذلك.

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في ما يتعلق ببيان موقف الفقه الإسلامي من هذه العلاقة، وأثر انقضاء الشركة القابضة على شركاتها التابعة وموقف الفقه الإسلامي منها. فيما ستكون الدراسة الحالية أكثر توسعاً وتفصيلاً حيث سيتم بيان الآثار القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وبيان الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

- عبد الباري ميلود خليفة الشاوش. 2014م. التنظيم القانوني للشركة القابضة في القانونين الليبي والمصري دراسة مقارنة. " رسالة ماجستير". جامعة القاهرة كلية الحقوق.

تناول الباحث في رسالته ماهية الشركة القابضة ومراحل تطورها، وبين كيفية تأسيس الشركة القابضة وآلية نشاطها، والآثار المترتبة على علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، حيث تناول الباحث عند دراسته لهذه الآثار، الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة، وأثر انسحابها وانقضائها على الشركة التابعة.

وتفيد الدراسة الباحث من حيث إيضاح ماهية الشركة القابضة، وبيان الآثار المترتبة على علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، ومسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة، وأثر انسحابها وانقضائها على الشركة التابعة. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في عدة جوانب لم يتم دراستها والتطرق إليها من جانب الباحث، والمتعلقة ببيان الآثار القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وبيان الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك بشكل أكثر تفصيلاً في ضوء أحكام قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

- محمد سليمان أبو عطايا. 2014م. الطبيعة القانونية للشركة القابضة دراسة تحليلية مقارنة. "رسالة ماجستير". جامعة الأزهر. غزة.

تناول الباحث مفهوم الشركة القابضة في اللغة، والفقه القانوني، والتشريعات المقارنة، وبين خصائصها، وطرق سيطرتها على الشركات التابعة، ثم أوضح مسؤولية الشركة القابضة عن ديون شركاتها التابعة، وتطرق إلى ما يميز الشركة القابضة عن الشركات الأخرى، وتتفق الدراستان السابقة والحالية في

ما يتعلق ببيان مسؤولية الشركة القابضة، وتختلف الحالية عن السابقة في الآثار القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، والآثار القانونية لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، والنتائج الناجمة عن انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

أوسيلة شريط. 2004م. الشركات التجارية بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري. "مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية". العدد 16.

تناول موضوع البحث الشركات التجارية بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، للوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف في طبيعة وأحكام هذه الشركات، وتوصلت الباحثة إلى أن الشركات في الفقه الإسلامي استقرت بقواعدها ونظامها وأوضاعها على نوعين من الشركات وهما : شركة العنان، وشركة المضاربة، وأثارت الباحثة عدة تساؤلات أهمها : هل تتلافى الشركات في الفقه الإسلامي من حيث الوضع ؟ ومامدى اندماج الشركات القانونية في الشركات الفقهية ؟

وخلصت الباحثة إلى أن الفقه الإسلامي حرم بعقدية الشركة، حيث أطلق عليها تسمية شركة العقد، وكذلك فعل المشرع الجزائري عندما نص على أن (الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر

فالدراصة قامت بالمقارنة بين الشركات التجارية بصفة عامة في القانون الجزائري والفقه الإسلامي.

ويستفيد الباحث منها عند دراسة الآثار المترتبة على علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة في القانون الليبي، باعتبار أنه سيتم التطرق إلى موقف الفقه الإسلامي من هذه العلاقة، الأمر الذي يستلزم معرفة ماهيتها، وأحكامها في الفقه الإسلامي، ولم تتناول الدراسة السابقة آثار علاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة، كما تحدثت عن الشركات التجارية بصفة عامة.

— مروان بدري الإبراهيمي. 2007م. طبيعة العلاقة القانونية بين كل من الشركة القابضة والشركة متعددة الجنسيات من جهة، والشركات التابعة لكل منها من جهة أخرى. "مجلة المنارة للبحوث والدراسات". م. ج. — 13- ع 9، الأردن.

تناول الباحث طبيعة العلاقة القانونية بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها، حيث بيّن تعريفها، وما يميزها عن غيرها من المفاهيم، وأوضح مسؤولية هذه الشركة الناتجة عن هذه السيطرة، ثم تناول طبيعة العلاقة القانونية بين الشركة متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها، حيث بيّن الأساليب القانونية المتبعة في تكوين الشركات متعددة الجنسيات، وتناول مسؤولية الشركة المتعددة الجنسيات عن ديون الشركات الوليدة. وتشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في توضيح طبيعة العلاقة القانونية بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها، وبيان حدود مسؤولية الشركة القابضة. أما ما سيتم إضافته في الدراسة الحالية فيتمثل في تحديد آثار العلاقة القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وتوضيح الآثار المترتبة عن هذه العلاقة في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

- دريد محمود علي. 2008م. الشركة القابضة المفهوم القانوني وآلية التكوين. "مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية". زيتن ليبيا. س5. ع10.

تناول الباحث مفهوم الشركة القابضة بمفهومها الواسع والضيق، وبين خصائصها، وآلية تكوينها، بيان الشكل القانوني لها، بالإضافة إلى أساليب سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج، منها: أن الشركة القابضة شركة تقوم بالسيطرة على مجموعة من الشركات وذلك من خلال آليات قانونية مختلفة، وأن الهدف من تكوينها هو إنشاء مشروع اقتصادي كبير الحجم متكامل النشاط، والأصل أن الشركة تتكون من خلال المساهمة في رؤوس أموال الشركات التابعة بنسبة تكفل سيطرتها على عملية إصدار القرار فيها، ومع ذلك فإن الشركة القابضة قد تلجأ إلى أساليب قانونية أخرى في حال ما إذا كانت نسبتها قليلة مقابل رأس مال الشركة التابعة. وتتميز الدراسة الحالية بدراسة الآثار المترتبة على علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، بيان العلاقة الإدارية والمالية، وآثار انقضاء الشركة القابضة على الشركات التابعة في القانون الليبي، ومقارنتها ببعض القوانين الأخرى، ومعرفة موقف الفقه الإسلامي منها.

- براق عبد الله مطر. لسنة 2012م. الشركة القابضة دراسة في ضوء القوانين المقارنة. "مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية". م. ج 5 - ع14 - العراق.

تناول الباحث مفهوم الشركة القابضة، وبين خصائصها، وتناول شروط تأسيس الشركة القابضة " الموضوعية - والشكلية " والجزاء المترتب على مخالفة قواعد التأسيس " المسؤولية المدنية والجزائية - بطلان

الشركة" وبين أنواع الشركات القابضة، والفائدة من الشركة القابضة، ومزايا قيام الشركة القابضة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في تناولها تحديد آثار العلاقة القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وتوضيح الآثار المترتبة، والنتائج الناجمة عن هذه العلاقة في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين الأخرى، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

فرج سليمان حمودة. 2014 م. الشركة القابضة أداة قانونية لإدارة مجموعة الشركات. "مجلة البحوث القانونية" س 2، ع 1. كلية القانون جامعة مصراته. ليبيا.

تناول الباحث جانباً من الإشكاليات التي يطرحها قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م، وتطرق إلى الحلول التي يعرضها القانون الفرنسي، وتحدث عن ماهية الشركة القابضة، والغاية من تنظيمها وتطرق إلى كافة المواد من 249 إلى 255، من القانون المذكور، والتي بينت ماهية الشركة القابضة وطبيعة أعمالها، كما أوضح الباحث بأنه لا يوجد حتى الآن نظام تشريعي شامل للشركات القابضة في القانون الفرنسي، وإنما بعض النصوص التي تغطي جوانب محدودة، ورأى الباحث بأن النصوص المنظمة لأحكام الشركة القابضة لاتغطي على نحو كاف العلاقات القانونية والاقتصادية المتشابكة، ولا تحقق الحماية الفاعلة لأطراف العلاقة. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في تناولها آثار العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة في القانون الليبي، والآثار المترتبة على هذه العلاقة، وموقف الفقه الإسلامي من هذه العلاقة.

- أسامة محمود حميده. 2016م . المفهوم القانوني للشركة القابضة والشركات التابعة في إطار قانون الشركات لسنة 2015م . " مجلة العدل " س 18، ع 47 . وزارة العدل السودان.

تناول الباحث تعريف الشركة القابضة، وبين أنواع الشركات، وتحدث عن الشركة القابضة في إطار قانون الشركات السوداني لسنة 2015م، بالإضافة إلى بعض القوانين المقارنة، وأوضح مبادئ الشركة القابضة، وخصائصها، وعلاقتها بالشركات التابعة، وتطرق إلى عدة نماذج من الشركات القابضة. وتتفق الدراسات السابقة والحالية في ما يتعلق ببيان ماهية الشركة القابضة، وخصائصها، وعلاقتها بالشركة التابعة. وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في بيانها لأنواع الشركات، ومبادئ الشركة القابضة، وبيان نماذج من الشركات القابضة. وتتميز الدراسة الحالية بعدة جوانب منها بيان الآثار القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وبيان الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك، والنتائج الناجمة عن انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها.

- عبد الله بن عيسى العايضي. 2016م. العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة وأثرها في الزكاة " مجلة قضاء الجمعية العلمية القضائية السعودية ". جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العدد 6.

تناول الباحث مفهوم كل من الشركة القابضة والتابعة، وبين خصائصهما، وأوضح علاقة الذمة المالية للشركة القابضة بالذمة المالية للشركة التابعة، وتحدث عن أثر العلاقة بين الشركة القابضة وشركائها

التابعة، في تحديد المكلف بإخراج الزكاة، وفي زكاة ديون الشركة القابضة للشركة التابعة. تعرض الباحث في دراسته هذه لعدة جوانب يمكن للدراسة الحالية الاستفادة منها في ما يتعلق بتوضيح أثر العلاقة بين الشركة القابضة وشركتها التابعة في تحديد المكلف بإخراج الزكاة، وزكاة ديون الشركة القابضة للشركة التابعة. وهناك جوانب لم يتطرق إليها الباحث في دراسته وهي: بيان الآثار القانونية بين الشركة القابضة والتابعة من الناحية الإدارية والمالية، وبيان الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة، وتوضيح الآثار المترتبة على ذلك، والنتائج الناجمة عن انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في ضوء قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م وبعض القوانين المقارنة، وبيان موقف الفقه الإسلامي منها، لذا جاءت هذه الدراسة لبيانها ومعرفة نتائجها.

مما سبق تبين للباحث بأن معظم الدراسات السابقة لم تحدد الآثار المترتبة على علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، بل كانت تبحث في جوانب أخرى تتعلق بالشركة القابضة والشركات التابعة لها، بالإضافة إلى أن معظم هذه الدراسات لم تكن في ظل القانون التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م، لذا جاءت هذه الدراسة لبيان، وتحليل، ودراسة الآثار المترتبة على علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة في القانون الليبي ومقارنتها ببعض القوانين الأخرى، وتوضيح موقف الفقه الإسلامي منها.

خطة البحث :

لقد اقتضت طبيعة الدراسة إلى ضرورة بيان الآثار المترتبة على تبعية الشركات التابعة للشركة القابضة، وتوضيح أثر تدخل الشركة القابضة في إدارة الشركات التابعة، قبل الخوض في تحديد الأساس

القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن أعمال الشركات التابعة وتوضيح الآثار المترتبة على هذه المسؤولية، بالإضافة إلى دراسة آثار انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة، وتوضيح موقف الفقه الإسلامي خلال بيان كافة الآثار، وعليه سيتم تقسيم البحث على النحو التالي:

الفصل الأول ويحتوي على العناصر التالية :

مقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

أهمية البحث

حدود البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

الفصل الثاني :الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تبعية الشركات التابعة للشركة القابضة في القانون الليبي والقانونين المصري والجزائري ، وموقف الفقه الإسلامي من ذلك.

المبحث الأول : ماهية الشركة القابضة في التنظيم القانوني الليبي والقانونين المصري والجزائري.

المطلب الأول : الشركة القابضة في التنظيم القانوني الليبي.

المطلب الثاني : الشركة القابضة في التنظيم القانوني المصري.

المطلب الثالث : الشركة القابضة في التنظيم القانوني الجزائري.

المبحث الثاني : آثار تدخل الشركة القابضة في إدارة الشركات التابعة في ضوء أحكام القانون

الليبي

والقوانين المقارنة.

المطلب الأول: الآثار الإدارية لتدخل الشركة القابضة في إدارة الشركات التابعة في القانون الليبي

والقوانين المقارنة.

المطلب الثاني : الآثار المالية لتدخل الشركة القابضة في إدارة الشركات التابعة في القانون الليبي

والقوانين

المقارنة.

المبحث الثالث : آثار تدخل وسيطرة الشركة القابضة في إدارة الشركات التابعة وفقاً لأحكام الفقه

الإسلامي.

المطلب الأول : آثار تدخل الشركة القابضة في إدارة الشركات التابعة وفقاً لأحكام الفقه

الإسلامي .

المطلب الثاني : آثار سيطرة الشركة القابضة على إدارة الشركات التابعة وفقاً لأحكام الفقه

الإسلامي .

الفصل الثالث : آثار مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة في القانون الليبي

والقوانين المقارنة، وموقف الفقه الإسلامي من ذلك.

المبحث الأول : الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة في ضوء أحكام القانون التجاري

وموقف

الفقه الإسلامي منه.

المطلب الأول : الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة في ضوء أحكام القانون التجاري الليبي

والقوانين المقارنة.

المطلب الثاني : الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة في الفقه الإسلامي.

المبحث الثاني : آثار مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة لها في القانون التجاري

المقارن والفقهاء الإسلامي.

المطلب الأول : آثار مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة لها في القانون التجاري

الليبي والقانونين المصري والجزائري.

المطلب الثاني : آثار مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركات التابعة لها في الفقه الإسلامي.

الفصل الرابع: آثار انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في القانون

التجاري والفقه الإسلامي وإنشاء نموذج تشريعي ينظم العلاقة بينهما.

المبحث الأول : آثار انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في ظل أحكام

القانون التجاري الليبي والقوانين المقارنة و موقف الفقه الإسلامي منها.

المطلب الأول : آثار انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في القانون

التجاري

الليبي والقوانين المقارنة.

المطلب الثاني : آثار انقضاء أو انسحاب الشركة القابضة على الشركات التابعة في الفقه

الإسلامي.

المبحث الثاني : إنشاء نموذج تشريعي لعلاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة في قطاعي الأعمال

العامة والخاصة.

المطلب الأول : نموذج تشريعي لإجراءات تأسيس وإدارة الشركة القابضة والشركات التابعة في

القطاع

العامة.

المطلب الثاني : نموذج تشريعي لمسؤولية الشركة القابضة والشركات التابعة وانقضائهما والنظام

المالي

لهما في القطاع العام.

المطلب الثالث : نموذج تشريعي لإجراءات تأسيس وإدارة الشركة القابضة والشركات التابعة في

القطاع

الخاص.

المطلب الرابع : نموذج تشريعي لمسؤولية الشركة القابضة والشركات التابعة وانقضائهما والنظام

المالي

لهما في القطاع الخاص